الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
رئاسة الجمهورية
المحافظة السامية للرقمنة

الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر

من أجل جزائر رقمية 2030

نسخة أوت 2024

الفهـرس

تمهيد 4

الرؤية الاستراتيجية 10

القيم والمبادئ التوجيهية

القيم 11

المبادئ التوجيهية 12

المحاور الاستراتيجية 13

المحور الأول 14

البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الربط

مراكز البيانات والخدمات السحابية

المحور الثاني 16

رأس المال البشري والتكوين

المحور الثالث 16

الحوكمة الرقمية

المحور الرابع 18

الاقتصاد الرقمي

التحول الرقمي للمؤسسات والتجار

تطوير الصناعة والسوق الرقمي الوطني

تحسين استقطاب الاستثمار الخارجي

المحور الخامس 20

المجتمع الرقمي

أسس الاستراتيجية

الإطار القانوني والتنظيمي 21

أمن أنظمة المعلومات 21

الخاتمة 22

السيدة مريم بن مولود - الوزيرة، المحافظة السامية للرقمنة

من أجل جزائر رقمية 2030

إن الأهمية البالغة التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لملف الرقمنة ومتابعته الشخصية لمدى تقدمها، تترجم الإرادة السياسية القوية التي تَحْدو أعلى سلطة في البلاد من أجل تحقيق تحول رقمي شامل في الجزائر.

ومن هذا المنظور، شرعت الجزائر في مواكبة الثورة التكنولوجية وفق نهج مدروس من خلال إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، بوصفها هيئة سامية موضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23 - 314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، مكلفة بقيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والمشاريع الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي في الجزائر والحرص على متابعتها وتقييمها.

يعد إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، برؤية "جزائر رقمية 2030" من بين المشاريع الاستراتيجية التي التزمت بها المحافظة السامية للرقمنة منذ إنشائها، حيث تعد هذه الاستراتيجية أول مرجعية وطنية تنظم وتؤطر وتقود مسار تجسيد التحول الرقمي في بلادنا، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة مع جميع القطاعات الوزارية والخبراء والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة، ويرتكز مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على تحسين رفاهية المواطن والمؤسسة، من خلال تسهيل وتسريع المعاملات وتحقيق اتصال عالي الجودة للجميع وتوفير خدمات عمومية مرقمنة وسهلة الولوج 100 %، إضافة إلى تطوير اقتصاد رقمي وطني خالق للثروة.

إن تحقيق هذه المكتسبات يتوافق ويتماشى مع قيم بلادنا، خاصة تلك المتعلقة بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي كرسها الدستور الجزائري، ومنسجمة مع التوجيهات الاستراتيجية والطموحات السامية للسيد رئيس الجمهورية، بغية تحقيق رقمنة شاملة تمس كل القطاعات، نضمن من خلالها تسريع المعاملات وإرساء مبادئ الشفافية والمساواة في الولوج والحصول على المعلومة وزيادة المردودية وتحقيق الفعالية الحكومية، ومساهمة الرقمنة في تطوير الناتج الداخلي الوطني الخام.

إن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي تقوم على خمسة (05) محاور استراتيجية، محوران منها يعدان القاعدة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي في بلادنا، متعلقان **"بالبنية التحتية الأساسية"** و المتمثلة أساسا في شبكات الاتصال عالي الجودة ومراكز البيانات، وكذا **"الموارد البشرية والتكوين والبحث والتطوير"**، أما المحاور الثلاثة الأخرى فتستهدف مكونات الدولة والمتمثلة في السلطات العمومية التي تحكم وتسير من خلال محور **"الحوكمة الرقمية"**، والاقتصاد الذي يخلق الثروة من خلال محور **"الاقتصاد الرقمي"**، والمجتمع المدني لبلوغ الشمول الرقمي من خلال محور **"المجتمع الرقمي"**، ويشمل كل محور مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، بمجموع خمسة وعشرين (25) هدفا استراتيجيا، لكل هدف منها غاية نعمل على بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030.

إن الأهداف المنشودة من تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية، تصبو إلى تحقيق جملة من القيم تتمثل في الشفافية والفعالية في التسيير، العدالة والمساواة لتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

تقوم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على ركيزتين اثنتين ؛ إحداهما: تتمثل في الجانب القانوني والتنظيمي الشامل الذي ينظم ويؤطر ويضبط مجال الرقمنة في بلادنا، وهو ما تعمل عليه حاليا المحافظة السامية للرقمنة من خلال إعداد قانون الرقمنة بإشراك كل المعنيين بمجال الرقمنة في بلادنا.

أما الركيزة الأخرى لهذه الاستراتيجية فتتمثل في الأمن الرقمي الذي يعد دعامة أساسية وبالغة الأهمية يرتكز عليها أمن هذه المحاور لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية، وهذا الجانب تكفلت به الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025 - 2029، التي اعتمدها المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.

هذا، وإننا، لعازمون على المضي قدما في تحقيق تلك الأهداف وبلوغ الغايات السامية التي تنشدها بلادنا، وهو واقع ستعيشه الجزائر بكل اقتدار، بتحقيق تحولها الرقمي، بفضل الإرادات الخيرة والطيبة وبفضل تضافر جهود الجميع تحيا الجزائر..

عاشت الجزائر أبية..

شامخة قوية مزدهرة ومنتصرة.

تمهيد

أدركت الجزائر منذ استقلالها أهمية التطور التكنولوجي، خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتجسدت إرادتها في مواكبة العصرنة، من خلال إنشاء مراكز للتكوين والبحث، متخصصة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على غرار مركز الدراسات والبحث في الإعلام الآلي (CERI) الذي أنشأ عام 1969، الذي أصبح فيما بعد يسمى المعهد الوطني للإعلام الآلي، ثم المدرسة العليا للإعلام الآلي (ESI)، كما تم في نفس السنة، إنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي (CNI)، التي تعد أول هيئة في المجال، بأفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا (MENA).

أعدت المحافظة الوطنية للإعلام الآلي أول مشروع لمخطط الإعلام الآلي في الجزائر، بعنوان «الإعلام الآلي في الجزائر: استراتيجية تطويره»، مرفقا بمشروع لتصنيع 1000 حاسوب. ليتم عقب ذلك، إنشاء عدة مؤسسات متخصصة في التطوير التكنولوجي، على غرار جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة (USTA) والتي أنشئت عام 1974 وأصبحت تسمى فيما بعد جامعة العلوم والتكنولوجيا «هواري بومدين» (USTHB).

هذه الإجراءات أفضت إلى استثمارات معتبرة في تكوين رأس مال متخصص، وهو الأمر الذي تم الشروع فيه سنوات بعد الاستقلال.

وخلال ثمانينيات القرن الماضي، شهدت الجزائر ظهور أولى المؤسسات المتخصصة في خدمات الإعلام الآلي على غرار المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي (ENSI) المختصة في تقديم خدمات الإعلام الآلي وهندستها، والمكلفة بمرافقة حوسبة المؤسسات العمومية، لتطلق الجزائر بالتزامن مع ذلك، أولى مبادراتها لتطوير صناعتها الحاسوبية، لا سيما عبر مشاريع تصميم البرمجيات وتصنيع حواسيب مصغرة.

وقد فرض الاستخدام الواسع للإنترنت وتعميمها، بوصفها وسيلة للتبادل والاتصال، القيام بإصلاحات تكنولوجية هيكلية. وعليه، قامت الجزائر، بنهاية سنوات التسعينيات، بإصلاحات كبيرة في قطاع البريد والمواصلات السلكية

خلال ثمانينيات القرن الماضي، شهدت الجزائر ظهور أولى المؤسسات المتخصصة في خدمات الإعلام الآلي على غرار المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي (ENSI).

إنجاز 200.000 كلم من شبكة الألياف البصرية وربط 5.74 مليون أسرة بالانترنت الثابت، أكثر من 1.24 مليون منها تم ربطها بتكنولوجيا الألياف البصرية إلى غاية المنزل (FTTH).

واللاسلكية، أفضت إلى تسريع عملية تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خاصة عبر إطلاق خدمات جديدة متمثلة في الهاتف النقال والأنترنت.

شكلت هذه المبادرات في مجملها، حجر الأساس، لبروز واستخدام تكنولوجيات الرقمنة، مما سمح للعديد من القطاعات بإطلاق مشاريع كبرى في هذا المجال، على غرار وزارة العدل، التي وضعت عدة خدمات رقمية حيز الخدمة، من كاستخراج صحيفة السوابق القضائية.

من جهتها، شهدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قفزة نوعية في مجال تسريع عملية الرقمنة في الجزائر، عبر إدراج رقم التعريف الوطني (NIN) عام 2010، الذي شكل علامةً فارقة مكنت من رقمنة الحالة المدنية واعتماد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد نجحت في إطلاق الدخول الجامعي (2023 - 2024) دون ورق «صفر ورق».

كما أدرجت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، هي الأخرى، عام 2007، إحدى أولى الخدمات الرقمية لعصرنة نظام الضمان الاجتماعي للتكفل الأمثل بالمؤمن عليهم من خلال استخدام بطاقة ذات شريحة تعرف بـ «بطاقة الشفاء» مع إطلاق اختبارات على النسخة الافتراضية من بطاقة «الشفاء» الإلكترونية «e-Chifa».

وإضافة إلى القطاعات المذكورة أعلاه، قطعت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أشواطاً معتبرة، فيما يتعلق بالبنى التحتية للربط البيني، أهمها إنجاز 200.000 كلم من شبكة الأنترنت وربط 5.74 مليون أسرة بالانترنت الثابت، أكثر من 1.24 مليون منها

رفع سرعة التدفق المحلي ليصل إلى

10.8

ميغا بايت في الثانية وكذا تحسين النطاق الترددي الدولي الذي بلغ 9.8 تيرا بايت في الثانية، كما أحرزت قطاعات أخرى تقدما ملحوظا في هذا المجال.

في عام 2020، تم وضع إطار مؤسساتي ملائم من خلال انشاء وزارة الرقمنة والاحصائيات، التي يتمثل دورها الرئيسي في توحيد الجهود وتبني عملية التحول الرقمي.

تم ربطها بتكنولوجيا الألياف البصرية إلى غاية المنزل (FTTH)، مع رفع سرعة التدفق المحلي ليصل إلى 10.8 ميغا بايت في الثانية وكذا تحسين النطاق الترددي الدولي الذي بلغ 9.8 تيرا بايت في الثانية كما أحرزت قطاعات أخرى تقدما ملحوظا في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن هذه المبادرات مكّنت من تحقيق تقدم قطاعي معتبر، لاسيما فيما يخص بعض البنى التحتية التكنولوجية وعصرنة بعض الخدمات العمومية، إلا أنها تفتقر إلى رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة، كفيلة بضمان التناسق بين القطاعات.

لا يمكن تجاهل الجهود المنفصلة لكل قطاع على حدة، إلا أنه تم تسجيل نقائص في قابلية التشغيل البيني بين أنظمة المعلومات القطاعية وفي تطوير الخدمات العمومية المرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية وفي بعث اقتصاد ومجتمع رقميين، هذه النقائص صعبت تسريع عملية التحول الرقمي.

ولمعالجة هذه الاختلالات، بادرت السلطات العليا للبلاد عام 2020 بوضع إطار مؤسساتي ملائم من خلال إنشاء وزارة الرقمنة والاحصائيات، التي تمثل دورها الرئيسي في توحيد الجهود وتبني عملية

عملية التحول الرقمي تنبثق عن الالتزام رقم 25 من التزامات السيد رئيس الجمهورية، الذي ينص على «تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خاصة في إدارة المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي».

التحول الرقمي، بوصفها محورا استراتيجيا للسياسة الجديدة للتنمية الاقتصادية للبلاد.

هذا التغيير، يهدف إلى رسم معالم التحول الرقمي، الذي يعد جزءً من نهج تقدمي ومتطور، يهدف إلى مواكبة الابتكارات التكنولوجية في المجال الرقمي ويستلزم التكيّف مع المعايير والممارسات المعتمدة عالميا، لاسيما عبر تطوير سبل تشارك البيانات والمعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام البيئي الرقمي الجزائري.

وعليه، فإن التحول الرقمي يوفر فرصاً لخدمة أهداف التنمية المستدامة ويطرح تحديات كبيرة للدولة على صعيد تعزيز السيادة والأمن السيبيرانيين.

وفي هذا الصدد، قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وضع جهاز وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية بموجب المرسوم الرئاسي، رقم 20 - 05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، والذي يعد أداة الدولة فيما يتعلق بأمن الأنظمة المعلوماتية، كما يمثل الإطار التنظيمي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتجسيدها، ويضم هذا الجهاز، المجلس الوطني لأمن الأنظمة

المعلوماتية ووكالة أمن الأنظمة المعلوماتية.

والجدير بالذكر، أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتسريع عملية التحول الرقمي تنبثق عن الالتزام رقم 25 من التزامات السيد رئيس الجمهورية، الذي ينص على «تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خاصة في إدارة المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي».

هذا الالتزام، دليل على الإرادة السياسية للدولة للرقي بالرقمنة إلى مصف استراتيجي ذي سيادة وطنية، شأنها شأن الأمن الطاقوي والأمن الغذائي والمائي. وعملا بالتوجيهات الاستراتيجية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التزمت الجزائر بكل حزم، باتباع نهج مدروس لتحقيق التناغم مع الثورة الرقمية، عبر دعم الإطار المؤسساتي القائم وذلك بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة.

تتولى هذه الهيئة العليا الموضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، التوجيه والمتابعة والتأطير وتقييم مشاريع الرقمنة ما بين القطاعات وتحدد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي وتلك التي تمت المبادرة بها بناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية كما يكمن دور المحافظة السامية للرقمنة في توحيد الجهود وتحفيزها، للدفع قدما بالمبادرات القطاعية ذات الصلة وتصحيحها وتصويبها، أو حتى إعادة صياغتها. وعليه، فإن المحافظة السامية للرقمنة تتكفل بتصميم وتنفيذ ومتابعة إنجاز الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والسهر على توافق المخططات القطاعية للرقمنة مع ذات الاستراتيجية، كما يعوَّل على المحافظة السامية للرقمنة في اقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المنتج الوطني.

فمنذ تنصيبها، التزمت المحافظة السامية للرقمنة وفق نهج تشاركي وشامل، بإعداد

الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2025 - 2030) والتي بادرت بإطلاقها وزارة الرقمنة والاحصائيات في جوان 2023، من خلال دمج المبادئ والأهداف بغية توجيه مجمل الفاعلين في المجال الرقمي وتوحيد جهود الرقمنة القطاعية وخلق مناخ أعمال ملائم للسوق الرقمية واستقطاب الاستثمارات في هذا المجال وتحسين التصنيف العالمي للجزائر في مجال التنمية الرقمية. تعد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي المرجعية الأولى لتجسيد التحول الرقمي في الجزائر، كما أنها تمثل ثالث ملف أنجز ضمن مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، بعد ملفي المنهجية وعرض الحال وبعد اعتمادها ستتبع بملفين اثنين هما:

- مخطط العمل الإستراتيجي لتجسيد التحول الرقمي
- مخطط العمل لمتابعة تجسيد التحول الرقمي

إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، كهيئة عليا موضوعة على أعلى مستوى، تعمل تحت وصاية رئاسة الجمهورية.

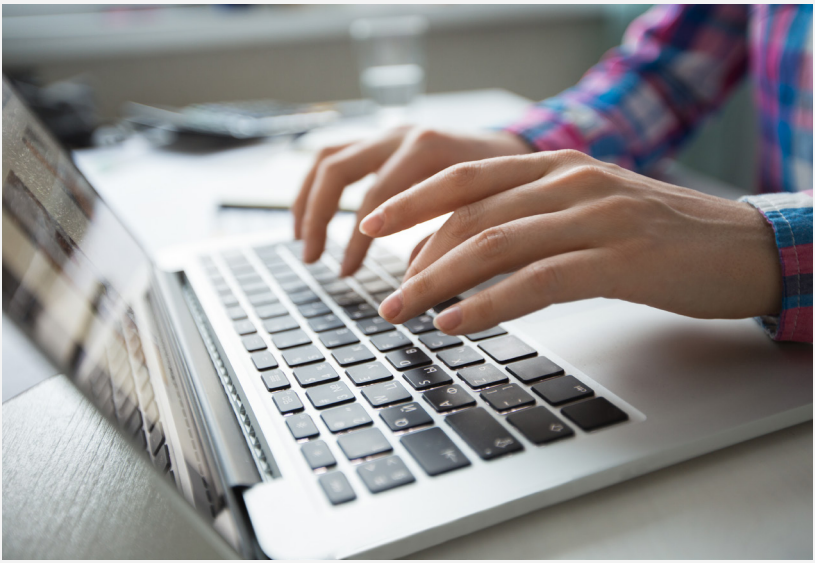

الرؤية الاستراتيجية

تلتزم الجزائر بكل حزم بعملية التحول الرقمي في آفاق 2030، ويرتكز هذا التحول على رؤية طموحة وواقعية، تتمحور حول التطلعات الوطنية وتتوافق مع قيم ومبادئ الدولة الجزائرية، حيث يعكس هذا الالتزام الذي تترجمه هذه الرؤية فهماً عميقاً للتحديات والفرص في السياق الوطني والدولي الراهن.

تصريح

تتجلى رؤية الجزائر الرقمية على النحو التالي:

الجزائر الرقمية 2030

"رائد قاري في مجال التحول الرقمي من خلال اتصال رقمي عالي الجودة للجميع وخدمات عمومية مرقمنة بالكامل واقتصاد رقمي وطني خالق للثروة مع الحفاظ على البعد الاجتماعي."

القيم والمبادئ التوجيهية

تتمحور رؤية التحول الرقمي في الجزائر على تحديد القيم والمبادئ التوجيهية والتي تعتبر أساس هذه الاستراتيجية، حيث تجسد هذه القيم التزامًا عاليًا بالمعايير الأخلاقية وتضمن التوافق مع المبادئ الأساسية.

القيم

القيم المرتبطة بالتحول الرقمي متنوعة للغاية ومتوافقة مع متطلبات السياق الوطني، حيث تم تقسيم هذه القيم على النحو التالي:

الشفافية وفعالية التسيير	تمكن هذه القيمة من بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة على المستوى الداخلي والخارجي، سواء كانوا مواطنين أم مؤسسات أو شركاء آخرين. كما تضمن وضوح و مسؤولية وتوافق النشاطات المبادر بها في إطار التحول الرقمي مع القيم الأخلاقية والممارسات المثلى في التسيير.
التكافؤ والمساواة	تضمن هذه القيمة الولوج المتكافئ والمتساوي للخدمات الرقمية والفرص التي تقدمها الإدارة أو الشركات لكل فرد أو هيئة، بغض النظر عن مكاناتهم أو أصولهم أو مستوياتهم الاجتماعية أو مستوياتهم الاقتصادية، فهذه القيمة تضمن فرصا متساوية للولوج إلى الخدمات الرقمية في ظل المنافسة العادلة.
تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية	يجب أن يكون القطاع الرقمي أحد الركائز الهامة لتحفيز التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار، الإنتاجية، الولوج إلى المعلومات، التعليم، والشمول المالي والشمول الاجتماعي.

المبادئ التوجيهية

تقوم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على خمسة 05 مبادئ توجيهية هي:

التركيز على المواطن والمؤسسة	تضع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي المواطن والمؤسسات في صلب اهتماماتها، حيث تضمن جعل كل مبادرة يتم اتخاذها ذات فائدة وأولوية للمواطن والمؤسسة.
شاملة وتشاركية	جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية التحول الرقمي في بلادنا، مدعوة إلى المساهمة بفعالية في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتنفيذها، وضمان حماية مصالح واحتياجات جميع الفاعلين الناشطين في مجال الرقمنة.
الحفاظ على السيادة الرقمية	تعد السيادة الرقمية مبدأ توجيهيًا لهذه الاستراتيجية، وعليه من الضروري تعزيز البنى التحتية الرقمية الأساسية، رأس المال البشري، الاستقلال الرقمي وتطوير الصناعة الرقمية المحلية وضمان أمن أنظمة المعلومات والبيانات.
حماية الخصوصية والبيانات الشخصية	مبدأ أساسي لبناء الثقة مع المواطن من خلال ضمان حماية البيانات وإدارتها بطريقة مؤمنة ومتوافقة مع التشريعات والقواعد الأخلاقية.
تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص	يهدف هذا المبدأ إلى تشجيع التعاون والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، للاستفادة من خبراتهما ودمج نقاط قوتهما، مما يؤدي إلى توفير مناخ ملائم للتطور الرقمي والابتكار والفعالية وتحقيق أهداف التحول الرقمي.

المحاور الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية "الجزائر الرقمية 2030" على خمسة (05) محاور، يتضمن كل محور مجموعة من الأهداف الاستراتيجية.

المخطط البياني التالي يوضح المحاور الاستراتيجية لهذه الرؤية :

المحور الأول "البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال"

تعد عصرنة البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الركيزة التي يقوم عليها تحقيق أهداف التحول الرقمي. يشمل هذا المحور شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والمعدات لضمان الربط القوي والولوج المتكافئ إلى الخدمات الرقمية. كما أن عصرنة البنى التحتية يحفز الابتكار وتعزيز تطوير التكنولوجيات الرقمية. يهدف الاستثمار في البنية التحتية الأساسية إلى ترقية إنشاء بيئة مواتية للتنافسية الاقتصادية وتحسين فوائد التكنولوجيا الرقمية للمستخدمين.

أهداف هذا المحور الاستراتيجي مقسمة ومحددة على النحو التالي :

الربط

الهدف 1

ضمان اتصال ذي جودة للجميع أفرادا وأسرا

الغاية المنشودة : الولوج بنسبة 100 %

يرمي هذا الهدف إلى ضمان الولوج المتكافئ إلى الأنترنت ذي جودة عالية لجميع السكان، وتندرج هذه الغاية ضمن الإرادة في تقليص الفجوة الرقمية، وذلك بالعمل على تمكين جميع الأفراد والأسر من الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية مع ضمان الربط المستقر والفعال.

الهدف 2

ربط الهيئات والمؤسسات العمومية

الغاية المنشودة : ربط الهيئات والمؤسسات العمومية بنسبة 100 %

يندرج هذا الهدف ضمن منظور عصرنة الخدمات العمومية وتحسينها، من خلال ضمان ربط موثوق وبسرعة تدفق عالية لجميع الهيئات العمومية، الأمر الذي يساهم في تعزيز فعالية الإجراءات الإدارية والاتصال الداخلي والخارجي، وعرض الخدمات الرقمية مع سهولة ولوج المواطنين والمؤسسات إليها ، وبالتالي تعزيز الحوكمة الرقمية.

الهدف 3

زيادة عائدات الاستثمارات في مجال الربط بالأنترنت وفي عرض النطاق الترددي

الغاية المنشودة : تحقيق نسبة 100 % من الأرباح

يرمي هذا الهدف إلى الاستفادة من قدرات الربط الوطنية لتصدير الخدمات الرقمية إلى البلدان المجاورة في منطقة الساحل الأفريقي، ويعزز التعاون الإقليمي و تنمية فرص التبادل الاقتصادي بفضل الربط بالإنترنت العابر للحدود. استغلال الإمكانات الوطنية في مجال الربط بالإنترنت، سيخلق فرصا للتبادل التجاري والتعاون والتنمية المشتركة مع بلدان منطقة الساحل الأفريقي، ما سيعزز نموا اقتصاديا قويا وروابط رقمية بين الأمم.

مراكز البيانات وخدمات الحوسبة السحابية

الهدف 4

امتلاك مراكز بيانات وطنية متوافقة مع المعايير الدولية

الغاية المنشودة : أكثر من 05 مراكز بيانات وطنية

يرمي هذا الهدف إلى إنشاء مراكز بيانات عبر كامل التراب الوطني، بإمكانها تلبية الحاجات الوطنية (العمومية والخاصة) في مجال المعالجة والتخزين والتوطين، مما سيساهم في تعزيز الاستقلالية التكنولوجية والسيادة الرقمية.

الهدف 5

توفير عروض خدمات تنافسية لتصدير خدمات الحوسبة السحابية

الغاية المنشودة : تصدير خدمات الحوسبة السحابية

يتعلق هذا الهدف بإنشاء وترقية خدمات حوسبة سحابية مبتكرة وعالية الجودة، بهدف تصديرها إلى الأسواق الدولية. الهدف من عرض خدمات حوسبة سحابية تنافسية هو تعزيز مكانة بلادنا كمورد للخدمات الرقمية على الساحة الدولية كما سيساهم هذا الهدف بالأخص في تحفيز الصادرات واستقطاب الاستثمارات في المجال الرقمي وترقية الاقتصاد الرقمي.

الهدف 6

تعميم استخدام النطاق الوطني (.dz)

الغاية المنشودة : الوصول إلى نصف مليون اسم نطاق وطني (.dz)

يرمي هذا الهدف إلى تشجيع وتعزيز اعتماد أسماء النطاق الوطني (.dz)، قصد رفع مرئية الهيئات الوطنية عبر الأنترنت، من هذا المنظور فإن هدف بلوغ نصف مليون اسم نطاق(.dz) يعتبر دليلا على الالتزام المتزايد للبلاد بتطوير فضائها الرقمي الوطني، مما سيسمح بدعم تواجد الفاعلين المحليين على الأنترنت، وتشجيع الهوية الرقمية الوطنية والمساهمة في ترسيخ السيادة الرقمية من خلال تعزيز التمثيل الوطني عبر الأنترنت.

المحور الثاني «رأس المال البشري والتكوين»

الهدف 7

توفُر مجموعة من المختصين الناشطين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لدعم القطاعين العمومي والخاص باليد العاملة المؤهلة

الغاية المنشودة : 500.000 مختص ناشط في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال

يرمي هذا الهدف إلى تشجيع إعداد برامج للتكوين والتكوين المتواصل لضمان فعالية المهارات في بيئة تكنولوجية تكون في تطور مستمر، وتوفير يد عاملة مؤهلة قادرة على خلق وإدارة حلول رقمية مبتكرة في القطاعين العمومي والخاص.

الهدف 8

الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو الخارج

الغاية المنشودة : تقليص هجرة الكفاءات نحو الخارج بنسبة 40 %

يرمي هذا الهدف إلى تخفيض ظاهرة هجرة الكفاءات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو الخارج - بحثا عن فرص أفضل- وذلك من خلال إنشاء نظام بيئي رقمي مستدام وتنافسي للحفاظ على الكفاءات المتخصصة على المستوى الوطني.

المحور الثالث «الحوكمة الرقمية»

تعد الحوكمة الرقمية عنصرًا أساسيًا في عصرنة تسيير الإدارات والمؤسسات بغية تحقيق فعالية أكبر في تنفيذ العمليات الاقتصادية والاجتماعية.

رقمنة الإدارة العمومية هي قاطرة التحول الرقمي وحجر الزاوية في ترسيخ الحوكمة الرقمية بغية تطوير وتحسين فعالية العمليات الحكومية، تسهيل اتخاذ القرار، توجيه السياسات القطاعية، ترشيد النفقات العمومية، وضمان تنمية اجتماعية مستدامة وكذا تنمية اقتصادية مستدامة. وتتطلب رقمنة الإدارة وتحسين حوكمة الخدمات العمومية، إنشاء نظام بيئي للتبادل والمشاركة بين جميع مكونات المجتمع لا سيما مع القطاع الخاص المبني على إدراج واستغلال التكنولوجيات الرقمية الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء.

الهدف 9

رقمنة التسيير الداخلي للقطاع العمومي

الغاية المنشودة : إجراءات التسيير الإداري مرقمة بنسبة 100 %

يرمي هذا الهدف إلى رقمنة مجمل إجراءات التسيير الإداري المرتبطة بمختلف هياكل القطاع العمومي.

الهدف 10

رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات

الغاية المنشودة : خدمات عمومية مرقمة بنسبة 100 %

يرمي هذا الهدف إلى رقمنة شاملة لجميع الإجراءات الإدارية من بدايتها إلى نهايتها، من خلال تحول رقمي كلي للإدارة العمومية، حيث يوفر فرصة لتحسين العمليات وتقليص الآجال وخلق بيئة موثوقة وشفافة ومتاحة للمواطنين والمؤسسات.

الهدف 11

رفع جاذبية القطاع العمومي لاستقطاب الكفاءات الرقمية

الهدف المنشود : تقليص هجرة الكفاءات بنسبة 20 %

يرمي هذا الهدف إلى خلق بيئة ملائمة على مستوى القطاع العمومي وذلك من خلال تثمين جهود الكفاءات والمهنيين المكلفين بمشاريع الرقمنة القطاعية، بهدف تحفيزهم على البقاء.

الهدف 12

ضمان الهوية الرقمية للمواطنين والمؤسسات

الهدف المنشود : ضمان هوية رقمية للمواطنين والمؤسسات بنسبة 100 %

يرمي هذا الهدف إلى استحداث وسيلة رقمية موثوقة لتعريف وحيد للأشخاص المعنويين والطبيعيين، ولتسهيل الولوج إلى الخدمات عبر الأنترنت مع تعزيز أمن وفعالية المعاملات الرقمية، كما يشكل إجراءً أساسيا لعصرنة وتعزيز المعاملات بين الفاعلين العموميين والخواص.

الهدف 13

إرساء مبادئ التعاون متعدد القطاعات

الغاية المنشودة : التشغيل البيني بنسبة 100 %

يرمي هذا الهدف إلى خلق انسجام بين الحكومة والمجتمع المدني وكافة القطاعات العمومية والخاصة، سيسمح ذلك بخلق بيئة رقمية شاملة ومستدامة وملائمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا.

الهدف 14

إرساء مبادئ الانفتاح ومشاركة البيانات

الغاية المنشودة: إعداد إطار تنظيمي خاص بحوكمة البيانات

يرمي هذا الهدف إلى وضع إطار ينظم تجميع البيانات ومعالجتها ومشاركتها وتحديد مسؤوليات استغلالها مما يسمح بخلق قيمة مضافة، سواء من حيث الاستخدام أو من حيث المساعدة على اتخاذ القرار وذلك بفضل الانسجام الأمثل بين الفاعلين المبني على الثقة الرقمية.

المحور الرابع «الاقتصاد الرقمي»

التحول الرقمي للمؤسسات والتجار

الهدف 15

تقليص معاملات الدفع النقدي

الغاية المنشود : إلغاء الدفع النقدي للمعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها 500.000 دج

يرمي هذا الهدف إلى تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية لترقية الشمول المالي.

الهدف 16

زيادة استخدام الأنظمة الرقمية في التسيير الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة

الغاية المنشودة : 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تستخدم الأنظمة الرقمية

يرمي هذا الهدف إلى ضمان اتخاذ أفضل القرارات من خلال استخدام الأنظمة الرقمية في التسيير الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل : تسيير الموارد البشرية، المحاسبة، تسيير المخزونات والعلاقات مع الزبائن، مما سيسمح بتوفير البيانات في حينها وتحسين عمليات التموين والإنتاج والتسويق، هذا الهدف سيمكن من تعزيز التنافسية وتخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية.

تطوير الصناعة الرقمية والسوق الرقمي الوطني

الهدف 17

تعزيز إنشاء الشركات / المؤسسات الناشئة الناشطة في مجال الرقمنة

الغاية المنشودة : إنشاء 100.000 شركة / مؤسسة ناشئة ناشطة في مجال الرقمنة

يرمي هذا الهدف إلى وضع قطاع الرقمنة في صلب اهتمام التنمية الاقتصادية، ويستهدف مساهمة الصناعة الرقمية والاقتصاد الرقمي في الثروة الاقتصادية للبلاد، من خلال إنشاء شعبة خاصة بالرقمنة.

الهدف 18

جعل الرقمنة وسيلة لتحقيق الثروة للاقتصاد الوطني

الغاية المنشودة : تحقيق نسبة 20 % من الناتج الداخلي الخام

يرمي هذا الهدف إلى خلق أكبر عدد من الشركات التي تنشط في مجال الرقمنة من خلال ترقية المقاولاتية والابتكار في قطاع التكنولوجيات الرقمية، وإنشاء المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

الهدف 19

تحقيق أعلى حجم للصادرات من منتجات وخدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال

الغاية المنشودة : تحقيق 500 مليون دولار صادرات من منتجات وخدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال

يندرج هذا الهدف في إطار الإرادة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ويرمي إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات المصدرة من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعة الرقمية.

الهدف 20

ضمان بروز رواد في المجال الرقمي على الصعيد الدولي

الغاية المنشودة : 50 رائد في المجال الرقمي

يرمي هذا الهدف إلى التشجيع على بروز 50 فاعلا وطنيا على الأقل، ليصبحوا روادا في المجال الرقمي، قادرين على دعم وتلبية المتطلبات المتنامية في التحول الرقمي.

رفع جاذبية الاستثمار الأجنبي

الهدف 21

رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الغاية المنشودة : تحقيق 01 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات

يرمي هذا الهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في المجال الرقمي، لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يعكس هذا الهدف الإرادة في فتح السوق الوطني أمام الاستثمارات الأجنبية في المجال الرقمي من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الفاعلين الاقتصاديين الأجانب والاستفادة من مزايا الاندماج في سلاسل القيم العالمية.

الهدف 22

التوفر على فاعلين دوليين ناشطين في مجال الرقمنة في الجزائر

الغاية المنشودة : 10 فاعلين كبار ناشطين في المجال الرقمي

يرمي هذا الهدف إلى منح الجزائر موقعا استراتيجيا لتصبح وجهة لاستقطاب كبار الفاعلين الدوليين في المجال الرقمي.

المحور الخامس «المجتمع الرقمي»

الهدف 23

ضمان ولوج متكافئ وشامل للتكنولوجيات والخدمات الرقمية

يرمي هذا الهدف إلى تعزيز استخدام واسع النطاق لتكنولوجيات الإعلام والاتصال. من طرف الأفراد والمجتمع، فهو يضمن إمكانية الولوج للغالبية العظمى من السكان، وبالتالي تشجيع الشمول الرقمي.

الهدف 24

رفع مشاركة السكان في الحياة العامة عبر الفضاء الرقمي

يرمي هذا الهدف إلى تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة العامة عبر الأنترنت، مما يسمح بتعزيز الديمقراطية التشاركية وترقية الحوكمة الشاملة من خلال تشجيع مساهمة المواطنين في صنع القرار وانخراطهم في الحياة العامة.

الهدف 25

ترقية محتوى رقمي وطني موجه لجميع فئات المجتمع

يرمي هذا الهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية الوطنية والحفاظ عليها في الفضاء الرقمي، وتشجيع الشمول الرقمي ويجب أن يتوافق هذا الهدف مع قيم الدولة من خلال التشجيع على خلق محتوى رقمي أصيل وغني ثقافيا ذي قيمة مضافة ومتاح لجميع فئات المجتمع.

أسس الاستراتيجية

الإطار القانوني والتنظيمي

إن إدراج الإطار التنظيمي بوصفه عنصرا أساسيا أساسي في كل محور من محاور الاستراتيجية، كفيل بخلق بيئة منسجمة ومواتية للتنمية المستدامة و وضع نظام بيئي رقمي نشط، مؤمن، وفعال للجميع.

في هذا الصدد، يجب اتخاذ الإجراءات التالية :

- إعداد قانون شامل ينظم مجال الرقمنة في الجزائر ويضمن تسريع عملية التحول الرقمي.
- تكييف مواءمة النصوص القانونية سارية المفعول مع أحكام القانون الجديد.

أمن الأنظمة المعلوماتية

يعد أمن أنظمة المعلومات جزء لا يتجزأ وشرط أساسي لنجاح أي الاستراتيجة الوطنية للتحول الرقمي، وعليه فإن المشاريع المسجلة ضمن كل محور من محاور هذه الاستراتيجية ستولي الاهتمام بالمتطلبات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات. وفي هذا الصدد، تضمن المحافظة السامية للرقمنة تطابق الاستراتيجة الوطنية للتحول الرقمي مع متطلبات "المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية" باعتبارها أداة الدولة في هذا المجال.

الخاتمة

تضمنت هذه الوثيقة المرجعية، العناصر الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ومكنت من تقديم الرؤية الاستراتيجية للجزائر الرقمية آفاق 2030، مركزة على القيم والمبادئ التوجيهية الخاصة بالسياق الوطني.
كما فصلت هذه الوثيقة في مضمون المحاور الاستراتيجية والأهداف ذات الأولوية، التي يجب على الجزائر العمل عليها، مع بذل الجهود اللازمة لتحقيقها خلال السنوات الست المقبلة ابتداءً من 2025.
و تعد هذه الاستراتيجية ثمرة دراسة وتفكير معمق ومشاورات شاملة مع جميع الأطراف المعنية بالنظام البيئي الرقمي الوطني، فهي تحدد التطلعات الرئيسية لمستقبل رقمي يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كما تعد هذه الاستراتيجية أداة أساسية من أجل ضمان تحول رقمي ناجح.
سيعتمد تجسيد هذه الاستراتيجية على مخططات التنفيذ والحوكمة.

من أجل
جزائر
رقمية
2030

المحافظة السامية للرقمنة

العنوان 4 نهج تيمقاد، حيدرة - الجزائر

©